

## كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

### أولاً: كتب عربية

(١)

التي تطرح حولها، وخاصة الدعوات التي تطلقها الدول الكبرى لتبرير تدخلها في شؤون الدول الأخرى، ونهب خيراتها تحت مبرر الشرعية الدولية.

ويعالج الفصل الثاني مفهوم الدولة واختلاطه بمفهوم السلطة مع التركيز على سلبيات هذا التداخل، فيما يعرض الفصل الثالث لأنماط التحول نحو الديمقراطية عبر قراءة تجارب عدد من الدول الأوروبية. ويركز الفصل الرابع على شرح الواقع الاجتماعي بما فيه من سلبيات تراكمت نتيجة للعلاقة الملتبسة بين المجتمع والدولة الأمر الذي تسبب في تعطيل المجتمع المدني وإعاقة القوى المجتمعية عن أداء دورها المرتقب، بينما يتناول الفصل الخامس التوجهات السياسية المتوقعة للمعارضة والمالية في الخليج. أما الفصل السادس، فيعرض للجدل حول إمكانية نسج ديمقراطية محلية في الخليج على غرار الديمقراطيات الأوروبية والآسيوية، أخذاً بعين الاعتبار أن الديمقراطية ليست ثوباً جاهزاً للاستخدام، وينبغي أن

أحمد شهاب. الحداثة المغلولة.. مفارقات الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١١. ٢٧٨ ص.

يتناول هذا الكتاب التحولات السياسية في بلدان الخليج العربية وما تواجهه من تحديات تتعلق بالتجديد الفكري والسياسي لمواكبة التحولات المتسارعة في العالم، في ظل العولمة والتداخل بين الدول. ويأتي في مقدمة هذه التحديات أزمة الإصلاح السياسي وسبل بناء دولة للشعب، بحيث يكون له دوره في تشكيل سلطتها وبناء مؤسساتها، ومراقبتها، والتقليل من فرص الدولة في الاستبداد والاستئثار.

يضم الكتاب ستة فصول، يتناول الأول مفهوم الدولة العصرية وتطور فكرتها من الدولة القديمة إلى الدولة الوطنية الحديثة، والتحديات التي تواجهها الدولة الوطنية في ظل ظاهرة الانفتاح العولمي والتداخل بين الدول، ومن ثم فكرة تقييد السيادة والشبهات

أساس مناطقي. ثم كان لإسرائيل دور في الاتصال بقيادات التمرد في الجنوب ودعمهم من خلال البعثات العسكرية، إلى أن برز منذ التسعينيات حتى الآن الدور الأمريكي الذي يسعى جاهداً إلى التحكم بالتطورات السودانية، وتأمين انفصال الجنوب.

### (٣)

جورج قزم. تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب. ترجمة رلى ذبيان. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠. ٤٣٩ ص.

هناك نرجسية في الثقافة والعلوم الإنسانية الغربية ونظرة تعالي تصل - في كثير من الأحيان - إلى حد إزدراء حضارات الشعوب الأخرى ومؤسساتها وعاداتها... وهناك شعور لدى العديد من المثقفين العرب بالتفوق الغربي وتبنيهم الطروحات الفكرية والإشكاليات الغربية في النظر إلى تطور التاريخ الإنساني بدون ممارسة النقد في هذه الطروحات التي كانت تقدمها الثقافات الأوروبية المختلفة حول عبقريتها وتفوقها. هذا ما يصرح به د. قزم في هذا الكتاب، ممهداً لجولته البحثية في تاريخ أوروبا طامحاً «إلى التخلص من هيمنة المقولات والإشكاليات الأوروبية، ودخول ثقافتنا العربية في مرحلة بناء استقلال فكري يسمح بوضع نظام معرفي وقيمي ومرجعي مستقل عن الصور النمطية المتبادلة والتخيلات المتناقضة بين الشرق والغرب»؛ بحيث تصبح ثقافتنا - كما يقول المؤلف - «متجذرة فعلياً في الواقع العربي ومسيرته التاريخية التي هي بدورها تحتاج إلى مزيد من البحث النقدي لكي نعي كعرب ماذا حل بنا من تهميش في حياة الأمم وفي صنع الأحداث، بل من عدم الوجود، ابتداءً من القرن الحادي عشر».

يساهم أبناء المنطقة في صياغتها وتطويرها.

### (٢)

أحمد أبو سعدة. جنوب السودان وآفاق المستقبل. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١. ٣٢٤ ص.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الدوائر السياسية الغربية الاستعمارية وإرسالياتها التبشيرية التنصيرية، سعت على الدوام إلى تقديم مشكلة الجنوب السوداني بوصفها مشكلة دينية، ناجمة عن اضطهاد العرب السودانيين في الشمال لشعب جائع مضطهد في جنوب البلاد، وذلك بهدف تشجيع التمرد في الجنوب وفصله عن الشمال وتعتيم صورة ما يجري في الجنوب من تطورات. ولا يعني ذلك أن المؤلف يغفل العوامل الداخلية التي أدت إلى التمرد في الجنوب والتي تعود في جزء منها إلى جملة أخطاء وممارسات بعض القيادات والأحزاب السودانية في الشمال، لكنه يعتبر أن دور الإرساليات الغربية والحكام البريطانيين في الجنوب كان له الأثر الأكبر في تحريض الجنوبيين على التمرد - قبل الاستقلال وبعده - من خلال الترويج لمقولة اعتبارهم أرقاء للعرب المسلمين في الشمال.

من هنا، يعرض المؤلف لسياسات الحكم الإنكليزي والإرساليات الغربية التي سعت إلى فصل الجنوب السوداني عن الشمال منذ عشرينيات القرن الماضي، إذ صدر في العام ١٩٢٢ - على سبيل المثال - قانون يمنع الجنوبيين من زيارة الشمال خشية تعلم اللغة العربية أو اعتناق الإسلام. كما استخدم الإنكليز كل أساليب الترغيب والترهيب لدفع الشماليين إلى مغادرة الجنوب. واعتمدت الإدارة الإنكليزية صيغة اللامركزية في إنشاء الفرق العسكرية على

وخاصة القوى المدنية أو اللادينية التي ظهرت أكثر تطرفاً من القيادات الدينية نفسها، علماً أن الإنصاف يقتضي الإقرار بأن العديد من علماء الدين وقفوا في وجه الفتنة المذهبية وبث الكراهية التي اجتاحت العراق عقب تفجير الروضة العسكرية في سامراء ٢٠٠٦.

يتناول الكتاب المحاضرة الطائفية التي تحكمت بإدارة شؤون العراق وما نجم عنها من هدر وفساد وفشل في تنفيذ البرامج الحكومية والوطنية، ناهيك عن تعزيز الانتماءات المذهبية والفئوية والحزبية على حساب الانتماء الوطني. ويشدد على أنه لا خروج للعراق من المأزق الذي يعيشه سوى التركيز على الهوية الوطنية العراقية والعمل على تطوير الحياة السياسية من خلال تأسيس أحزاب وطنية يمكن أن تمثل مختلف أطراف الشعب العراقي وتتنافس على أساس برامج انتخابية وطنية. وهذا يتطلب بدوره إجراء تعديلات دستورية قد تكون الأصعب والأهم في تاريخ العراق.

## (٥)

رفعت سيد أحمد. مقالات في الثورة:  
٢٥ يناير ثورة الحرية والعدل وإسقاط  
نظام كامب ديفيد. القاهرة: مركز يافا  
للدراسات والأبحاث، ٢٠١١. ١٢٩ ص.

شكّلت ثورة «٢٥ يناير» ٢٠١١ حدثاً استثنائياً على الصعدين العربي والدولي، وتنافس المراقبون والكتّاب والمحللون السياسيون ومراكز البحوث في تشريح العوامل التي أدت إلى الانتفاضة الشعبية ضد نظام الرئيس المصري. وكان هناك إجماع على أن التظاهرات السلمية الحاشدة في ميدان التحرير في القاهرة وميادين السويس، والإسماعيلية، والمنصورة،

يبحث الكتاب في واقع المسيرة التاريخية الأوروبية، ويتناول مختلف أنواع الخطابات الأيديولوجية حول تاريخ أوروبا التي تساعد في توضيح التاريخ العربي المعاصر نظراً إلى شدة تأثير التاريخ الأوروبي فيه، وذلك في ضوء الهيمنة الاستعمارية التي خضعت لها الأقطار العربية وأدوات تحديث مجتمعاتها، المتأثرة باستيراد مختلف أنواع العلوم الإنسانية من القارة الأوروبية.

وفي الكتاب أيضاً سعي إلى فهم ماذا حصل بحضارات القارة الأوروبية التي أنتجت أرقى أنواع الفنون والأدب، بالقدر الذي أنتجت فيه أبشع أنواع العنف الفتاك، سواء في حروب القارة الداخلية أم في حروبها الخارجية. كذلك يسعى المؤلف إلى «فهم الآليات الذهنية الأوروبية التي أدت إلى معاداة السامية تجاه اليهود»، وإلى بروز ونشر العقيدة الصهيونية نتيجة تصرف الشعوب الأوروبية تجاه الأوروبيين من الديانة اليهودية. وهذا ما يؤكد حق الشعوب العربية - التي لم تكن طرفاً في آليات اضطهاد اليهود في أوروبا - في المقاومة السياسية والمعنوية والأخلاقية ضد الشرعية الممنوحة أوروبياً للكيان الصهيوني.

## (٤)

رشيد الخيون. ضد الطائفية/  
العراق... جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣.  
القاهرة: الخرطوم: دار مدارك، ٢٠١١. ٥٠٠ ص.

في هذا الكتاب عرض للحالة الطائفية التي تسود العراق منذ الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وانغماس مختلف القيادات الدينية والمدنية فيها، بالرغم من محاولات نفيها التهم التي وجهت إليها بممارسة الطائفية،

العنف اليومي المتأصل في الاحتلال العسكري، كما في فلسطين - أطول احتلال عسكري دائم عمراً في التاريخ المعاصر - حيث يهيمن على كل ناحية في الحياة اليومية لملايين الأشخاص العاديين». هذا ما يؤكد د. مقدسي في هذا الكتاب، متناولاً وقائع الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال الذي يتغلغل في حياتهم اليومية من خلال بيروقراطية خانقة، ونظام تصاريح، وأذون مرور يتعين على الفلسطينيين الحصول عليها، بالإضافة إلى شبكة من القوانين التي يفرضها الجيش ويتوجب على الفلسطينيين الامتثال لها ليتابعوا حياتهم.

وبسبب هذا الاحتلال هناك إحساس بالشلل التام والعجز والضعف وغياب الأمن الذي ينتاب السكان بأكملهم، إذ إن أملاكهم وحقولهم ومتاجرهم ومنازلهم معرضة للجرف والهدم والمصادرة في أي وقت، وبطريقة اعتباطية، ناهيك عن تعرضهم لاعتداءات جنود الاحتلال أو المستوطنين المدججين بالسلاح بدون وجود أي شكل من الحماية أو أي ملاذ يلجأون إليه من أجل تحقيق العدالة. ولعل العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وصل إلى ذروته في الهجوم على قطاع غزة أواخر سنة ٢٠٠٨ ومستهل سنة ٢٠٠٩، حيث أدى العدوان إلى مقتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني ونحو ٥ آلاف جريح معظمهم من المدنيين.

ويكشف الكتاب عن جوانب التمييز العرقي والتفرقة العنصرية المقتنة اللتين تمارسهما إسرائيل في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بينما تقدم نفسها كدولة ديمقراطية ليبرالية غربية. ويرى المؤلف أن الشيء الذي تخشاه إسرائيل أكثر من خسارة هويتها اليهودية المزعومة هو

والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية، ضد الاستبداد والظلم والفقر والفساد، تمكنت - على نحو غير متوقع - من كسر قيود القمع وبطش النظام وإسقاطه.

ويذهب مؤلف هذا الكتاب إلى أبعد من ذلك ليرى أن الثورة لم تكن ضد طاغية، استبد وأفسد، فحسب، بل كانت ثورة عربية، وإسلامية، ضد من دمر الأمن القومي وقزم دور مصر من خلال علاقاته الاستراتيجية مع إسرائيل وأمريكا أيضاً.

ويتوقف المؤلف عند البيانات العسكرية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة التي تؤكد التزام مصر بالاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وهو قول يفهم منه ضمناً الالتزام باتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين الكيان الصهيوني والنظام المصري عام ١٩٧٩. لكنه يرى أن الثورة لن تتمسك باتفاقية كامب ديفيد التي ساهمت في تأمين الدعم للنظام المستبد لنحو ثلاثة عقود، وهمشت دور مصر لتضعه في خانة خدمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. كما أن الثورة ستواجه محاولات أمركتها من قبل قيادات متأمركة دخلت على الخط خلال هذه الفترة الانتقالية الراهنة. ويتوقع المؤلف أن تعبر الثورة عن روحيتها القومية في القريب المنظور، تأكيداً لرفضها التبعية والتدخلات الأجنبية.

(٦)

سري المقدسي. **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. ٤٣٢ ص. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

«لا يوجد مكان على الأرض يتجلى فيه

ليبرالية. ويرى المؤلف أن العمل يجب أن ينصب على المطالبة بإقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل تراب فلسطين التاريخية، وفي ذلك ما يمهّد لتسوية تستهدف تفكيك النظام العنصري المعمول به من قبل الإسرائيليين.

## (٧)

شحاتة محمد ناصر. **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨): دراسة مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. ٤٣٢ ص.

أدت التطورات التي شهدتها الوطن العربي ومنطقة الخليج والشرق الأوسط، بدءاً من عام ٢٠٠٣، وأبرزها الغزو الأمريكي للعراق، وبداية التمكين السياسي للشيعة هناك، والتغيرات التي لحقت بإيران وسياساتها الإقليمية، وموقع البعد المذهبي الشيعي فيها، والضغط الأمريكية من أجل الإصلاح، وحرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله وغيرها من التطورات، إلى طرح تساؤلات حول المسألة الشيعية في المنطقة.

لذا يطرح الكتاب سؤالاً مركزياً حول كيفية تعامل النظم الحاكمة في دول الخليج العربية مع تنامي المطالب الشيعة بعد عام ٢٠٠٣ في البحرين والكويت والعربية السعودية باعتبارها نماذج كاشفة، حيث تمثل البحرين نموذجاً لدولة فيها انفتاح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنية، وتمثل الكويت نموذجاً لدولة فيها انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثلة سياسياً بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات

خسارة صلتها بأوروبا والولايات المتحدة، هذه الصلات المبنية على أساس أن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية، بل دولة غربية. لكنّها في واقع الحال ليست هي بدولة ديمقراطية ولا بعلمانية، لا بل بالكاد يوجد شيء مشترك بينها وبين الدول الغربية الحقيقية من الناحية السياسية والقانونية، إذ إن مفهوم المواطنة العلمانية الذي يعتبر لبنة البناء الأساسية في الديمقراطيات الغربية الليبرالية غائب تماماً في إسرائيل. ولا يوجد شيء اسمه الجنسية الإسرائيلية، بل تعترف الدولة بما تسميه «الجنسية اليهودية» فقط، ما يعني إقصاء غير اليهود حتى وإن كانوا مواطنين (من الناحية الاسمية). كما أن الزواج المدني، الذي يعتبر لبنة بناء أساسية أخرى في الديمقراطيات العلمانية الحديثة في الغرب، غائب في إسرائيل، إذ على سبيل المثال، يمكن لليهود أن يتزوجوا من يهود آخرين فقط، وفقاً للقانون الديني اليهودي الأرثوذكسي فقط.

ويعتبر المؤلف أن هذا الواقع لا يمكن تجاهله في المفاوضات الهادفة إلى تسوية القضية الفلسطينية، بخاصة أن حل الدولتين لقضية فلسطين أضحي - بحسب رأيه - مستحيلاً بحلول سنة ٢٠٠٧، إذ بدا واضحاً أنه بفعل الاستيطان وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يعد يوجد أرض يمكن أن تبني عليها دولة فلسطينية (ولو من الناحية النظرية) إلى جانب إسرائيل. كما أن فكرة تحرير كامل تراب فلسطين التاريخية بالقوة، موضع شك، في ظل تنامي الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل.

عليه، يطمح هذا الكتاب إلى المساهمة في كشف زيف إسرائيل كديمقراطية غربية

قبل السلطة يأخذ بعين الاعتبار مبادئ عدة من بينها: تعزيز مبدأ المواطنة الذي يعلو جميع اعتبارات وفوارق الدين أو المذهب أو العرق ويحول دون تطلع الشيعة البحريني أو الكويتي أو السعودي إلى الخارج لتحسين وضعه، وضرورة الابتعاد عن استغلال التعددية المذهبية وعدم تصوير مطالب الشيعة بوصفها تهديدات لكسب تأييد السلفيين، وعدم التشكيك بوطنية الشيعة أو ولائهم للوطن، وتشجيع وجود مراجع تقليد شيعية محلية، وفصل الصراع السياسي الإقليمي مع إيران عن التعامل مع الشيعة في الداخل.

أما على مستوى **الأقليات الشيعية**، فيرى المؤلف أيضاً أن عليها أن تتحمل جزءاً من المسؤولية لتحقيق اندماجها في الحكم والمجتمع وليس تحميل السلفيين المسؤولية فقط. ولذا عليها أن تحرص في تحركها المطلبي أن تبقى ضمن الإطار الوطني، وأن تبتعد عن المطالب الفئوية أو المذهبية. وعليها كذلك أن تلتزم بالنهج السلمي في التعاطي مع السلطة، على الرغم من أن اليأس من الإصلاح يمكن أن يؤدي إلى العنف. ومن المهم أن يبتعد رجال الدين الشيعة تدريجياً عن العمل السياسي، تجنباً للصراع المذهبي، وأن يتم التوسع في التحالفات السياسية غير المذهبية. كذلك من المهم أن يبتعد الشيعة عن القضايا التي تثير الجدل والخلاف مع السنة، مثل الموقف من صحابة النبي، وأن يتجنبوا استدعاء أي طرف خارجي أياً يكن هذا الطرف من أجل الاستقواء والضغط على الحكم، وعليهم الابتعاد عن الخوض في الصراع السياسي بين إيران وبلدان الخليج.

الطائفية مع السلفيين، فيما تمثل السعودية نموذجاً لدولة «منغلقة» سياسياً، وفيها أقلية شيعية تسكن منطقة استراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو التهميش وانعدام التمثيل السياسي.

ويتفرع عن السؤال المحوري تساؤلات عدة، حول طبيعة المطالب الشيعية في هذه البلدان وما إذا كانت قد جاءت في سياق مطالب وطنية عامة تتعلق بالإصلاح أم أنها عكست أولويات مذهبية طائفية خاصة. كذلك يطرح الكتاب تساؤلات حول أثر الصعود السياسي لشيعة العراق في أوضاع الشيعة في البلدان الثلاثة وحدود هذا التأثير، ودور العامل المذهبي السني في تشكيل رد فعل النظم الحاكمة في البلدان الثلاثة على تنامي المطالب الشيعية.

ويتناول المؤلف تنامي مطالب الشيعة بعد العام ٢٠٠٣ ومطالبتهم بعدم التمييز والتهميش والتغيرات في العراق وتنامي النفوذ الإيراني الإقليمي، ليظهر ثلاثة أنماط في التعاطي مع مطالب الشيعة هي: **نمط المشاركة المقيدة**، أحدهما التجاوب النسبي مع المطالب، والآخر الاحتواء والتكبير وهو ما أدى إلى أزمة مع المعتدلين أو مع التيار الشيعي المعتدل. و**نمط المشاركة في ظل التوترات الطائفية** ومثّلته الكويت على الرغم من التوتر أو تحفظ التيار السلفي السني على بعض هذه المطالب، و**نمط الانفتاح الحذر**، ومثّلته العربية السعودية بحذر بالنظر إلى موقف التيار الوهابي والتوتر مع إيران.

وإذ يبحث المؤلف في سبل التعاطي مع «المسألة الشيعية» وسبل تحقيق التعايش الداخلي في البلدان الثلاثة، يرى أن هناك حاجة إلى منهج لإدارة التعددية المذهبية من

(٨)

صبحي غندور. **الفكر والأسلوب في مسألة العروبة**. واشنطن: مركز الحوار العربي، ٢٠١١. ٢٠٤ ص.

يسعى هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - إلى المساهمة في الدعوة إلى إطلاق نهضة عربية جديدة تصحح ما هو سائد في البلدان العربية من مفاهيم خاطئة وأوضاع فاسدة وانقسامات مفتعلة بين أطراف الأمة الواحدة وحتى الوطن الواحد. ويتوقف عند حركات التغيير الشبابية التي انطلقت بداية العام ٢٠١١، متجاوزة كل ما هو موجود من حكومات ومعارضات لتدحض المقولة السائدة بأن الواقع السيئ في المنطقة العربية هو حالة مزمنة غير قابلة للتغيير.

ولكن أي تغيير يمكن أن يحققه الجيل الجديد؟ وفي أي اتجاه؟ وأي جيل جديد يؤمل منه إحداث التغيير؟

يرى المؤلف أن المراهنة على صناعة المستقبل تبقى قائمة على الجيل الجديد، لكن هذا الجيل لا ينطلق من فراغ، فهو في تواصل مع جيل أقدم منه ينهل من خزانة المعرفي ومن خبرته. وهنا يظهر التلازم الحتمي بين الفكر والحركة في أي عملية تغيير، إذ إنه بمقدار ما يكون نقل الأفكار إلى الجيل الجديد سليماً وصحيحاً، بمقدار ما تكون الحركة صحيحة وسليمة من قبل الجيل الجديد نحو مستقبل أفضل. ويوضح المؤلف أنه في أي عملية تغيير، هناك ركائز ثلاث متلازمة من المهم تحديدها أولاً، هي: المنطلق، الأسلوب، والغاية. ومن الصعوبة بمكان تحقيق غاية وطنية أو قومية إلا إذا كان منطلقها وطنياً أو قومياً وأسلوبها حضارياً لا عنفياً. وعليه يأمل المؤلف في ولادة جيل عربي جديد

«يحرص على هويته الثقافية العربية ومضمونها الحضاري، وينطلق من أرضية عربية ووطنية مشتركة تعتمد مفهوم المواطنة لا الانتماء الطائفي أو المذهبي أو الإثني، وتستهدف الوصول - بأساليب ديمقراطية لا عنفوية - إلى اتحاد عربي ديمقراطي حر من التدخل الأجنبي، تتساوى فيه حقوق الأوطان وواجباتها كما تتساوى في كل منها حقوق المواطنين...».

(٩)

علي محافظة. **بريطانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ - ٢٠٠٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. ٤٦٢ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية). (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٦)

يندرج هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدرس مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية. وقد اعتمد المؤلف في بحثه على وثائق وزارة الخارجية البريطانية والوثائق الرسمية العربية، وعلى المذكرات الشخصية للساسة البريطانيين والأمريكيين والعرب، بالإضافة إلى مؤلفات ودراسات وأبحاث عديدة تتصل بالموضوع ونشرت باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية.

يضم الكتاب أربعة فصول، يعرض الأول للموقف البريطاني من الوحدة العربية في المشرق العربي بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٥٤. ويتناول هذا الفصل الجدل حول السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، والموقف البريطاني من الجامعة العربية، ومن القضية الفلسطينية. كما يتناول مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر، والموقف البريطاني إزاء مشاريع الدفاع عن الشرق

١٩٨٠ - ١٩٩١، وغزو الكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، وصولاً إلى مشاركة بريطانيا في فرض الحصار الشامل على العراق، ثم مشاركة الولايات المتحدة في احتلاله، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.

ويخلص المؤلف إلى أن السياسة البريطانية إزاء الوحدة العربية والتضامن العربي انطلقت من أسس واعتبارات عدة، من بينها: الحفاظ على المصالح البريطانية التي كانت تشمل القواعد العسكرية البريطانية المنتشرة في مختلف أرجاء المنطقة العربية، وحماية شركات النفط البريطانية المشاركة في عمليات التنقيب عن النفط، واستخراجه وتسويقه، وكذلك تأمين تزويد بريطانيا بحاجتها من النفط بسهولة ويسر وبأسعار مخفضة، وإبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة العربية، وتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة بما يتوافق والمصالح البريطانية والغربية فيها، والحفاظ على الكيان الصهيوني في فلسطين، والتصدي لإجراءات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل، وحتى السعي لدى البلدان العربية إلى التطبيع معها.

(١٠)

كريم الجندي. صناعة القرار الإسرائيلي.. الأليات والعناصر المؤثرة. ترجمة أمل عيتاني؛ مراجعة محسن صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١. ٢٧١ ص.

يسعى هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - إلى فهم عملية صناعة القرار الإسرائيلي، وتحديد أهم عناصر القوة والضعف فيها، من خلال قراءة منظومة العوامل الداخلية والخارجية وتداخلاتها.

الأوسط ومشاريع الوحدة العربية، ومسايعها عزل ليبيا عن الجامعة العربية، وكذلك عزل محمياتها في الخليج العربي واليمن عن بقية البلدان العربية، وخاصة بعد أن شاركت شركاتها النفطية مثيلاتها الأمريكية والأوروبية في التنقيب عن النفط في هذه المحميات.

ويتناول الفصل الثاني موقف بريطانيا من الوحدة العربية والتضامن العربي بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٦. ويشمل دور بريطانيا في قيام حلف بغداد في شباط/ فبراير ١٩٥٥، وأزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، والموقف البريطاني من الوحدة السورية - المصرية ١٩٥٨ - ١٩٦١، وانقلاب «١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، وتداعياته على الكويت. وكذلك موقف بريطانيا من انضمام دول المغرب العربي إلى الجامعة العربية، والموقف من انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ في العراق، وانقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ في سورية، بالإضافة إلى موقفها من الجامعة العربية بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٦٦.

أما الفصل الثالث، فيدور حول موقف بريطانيا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٨٠. ويعرض هذا الفصل للانسحاب البريطاني من الخليج وجنوب اليمن، والموقف البريطاني من الصراع العربي - الإسرائيلي، وخاصة في ضوء «حرب أكتوبر» ١٩٧٣ وتداعياتها.

ويعرض الفصل الرابع لموقف بريطانيا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥. ويتناول موقف بريطانيا من الاتحادات العربية، ١٩٧٠ - ١٩٩٠، ومن الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٩ - ١٩٩٠، والحرب العراقية - الإيرانية،



بالمؤسسات والنخب والأفراد ذوي النفوذ، من خارج الإطار الرسمي لصناعة القرار، وبالبيئة الخارجية التي تحيط بـ «إسرائيل»، موضحاً «أن التوازن بين هذه العوامل المحلية والخارجية المختلفة هو الذي يقرر في نهاية الأمر أي سياسة يجب اعتمادها، ويختلف الوضع باختلاف طبيعة القضية المتناولة ومضمونها وظروفها وأبعادها وتوقيتها».

ويتناول المؤلف العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار، ومنها القوى العسكرية - نتيجة ضعف القيادات المدنية وتقاطع المصالح الصناعية والعسكرية -، والمستشارون ومراكز الدراسات، والمجموعات الدينية، وخاصة «الحريديم - اليهود الأرثوذكس المتشددون - والداتيم لوميم - الصهاينة المتدينون -، والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقة مع اليهود في «الشتات».

وهو يعتمد مقاربة شاملة لعملية صناعة القرار، لا تقتصر على دراسة عملية صناعة القرار في أثناء الأزمات فقط.

يعرض الكتاب لكيفية تشابك العوامل والقوى داخل المجتمع الإسرائيلي التي تضغط على آلية صناعة القرار، والطريقة التي تؤخذ بها القرارات المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية، كما يتناول طبيعة العلاقة الإسرائيلية - الأمريكية، وتأثيرها في عملية صناعة القرار الإسرائيلي، وكذلك العلاقة بين إسرائيل والمجتمعات اليهودية في الخارج.

ويبين المؤلف أنه على الرغم من أن القانون الإسرائيلي ينص على أن «إسرائيل» دولة ديمقراطية برلمانية تتخذ قراراتها نظرياً على أساس القوانين والأنظمة التي تكفل الفصل بين السلطات، إلا أن آلية صناعة القرار في «إسرائيل» عملية معقدة، تتأثر

## ثانياً: كتب أجنبية

هذه المقاومة منذ الحكم العثماني منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، والتحديات التي تواجه الفلسطينيين وهم يكافحون من أجل الحرية، والدروس التي يمكن استخلاصها من تجربتهم الطويلة في المقاومة السلمية، وأفاقها، والإفادة منها من أجل رسم مستقبل أفضل.

ويرى المؤلف أن المقاومة المدنية للاحتلال هي فعل يومي يتمثل بالتمسك بالأرض والسكن وتأمين مستلزمات العيش ومواجهة مخاطر القمع الإسرائيلي الذي لا يخلو من اللجوء إلى القتل والاعتقال وجرف المنازل والمحاصيل وتشريد النساء والأطفال. وقد تجلت هذه المقاومة في

(١)

Mazin B. Qumsiyeh

**Popular Resistance in Palestine: A History of Hope and Empowerment**

London; New York: Pluto Press, 2011. ix, 290 p.

بخلاف وسائل الإعلام والدراسات التي تتناول المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي بوصفها مقاومة عنيفة حصراً - مقاومة مسلحة، تفجيرات انتحارية أو هجمات صاروخية -، يرصد هذا الكتاب حركة المقاومة المدنية السلمية التي استخدمها الفلسطينيون ضد الصهاينة في فلسطين لأكثر من ١٣٠ سنة، متناولاً مسار

أوسلو» المثيرة للجدل. ولعل تجاوب آلاف الفلسطينيين في غضون ساعات قليلة للدعوة التي أطلقها مؤخراً ناشطون فلسطينيون على «فيس بوك» لعودة الفلسطينيين إلى الديار منتصف شهر أيار/ مايو ٢٠١١، أينما كانوا، يؤشر على استعداد فلسطيني لانتفاضة جديدة ليست بعيدة - من حيث الأسلوب - عن «ثورة الياسمين» في تونس أو «ثورة ٢٥ يناير» في القاهرة.

## (٢)

Ali Paya and John L. Esposito (eds.)

### **Iraq, Democracy and the Future of Muslim World**

London; New York: Routledge, 2011. xii, 220 p. (Durham Modern Middle East and Islamic World Series; 18)

لا شك في أن الأحداث والتطورات التي شهدتها العراق منذ الغزو الأمريكي ٢٠٠٣، ومحاولات إعادة تركيب نظامه السياسي على أساس طائفي وفدرالي، مع استمرار الاحتلال والتدخلات الخارجية في الشؤون العراقية، يجعل من العراق دراسة حالة مهمة يمكن الاستفادة من معطياتها من أجل متابعة مسار التطورات في غير منطقة من العالم الإسلامي. ويعود ذلك إلى عناصر البيئة الدولية التي هيمنت على مجريات الأحداث في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي واتجاه الولايات المتحدة إلى تفكيكها وفقاً لخطوط طائفية وإثنية، وعولمة السياسات والقيم الأمريكية من أجل التفرد بإدارة شؤون النظام الدولي الأحادي القطب، ثم عودة الدين ليتداخل مع السياسة حتى في بعض الدول العلمانية، وانتشار مقولة «صدام الحضارات» كمؤثر أساسي في شبكة

فلسطين مع إنشاء المستعمرات الصهيونية الأولى خلال الحكم العثماني ١٨٧٨ - ١٩١٧، ومع «وعد بلفور» ١٩١٧ والانتداب البريطاني، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية ونكبة ١٩٤٨، ثم النكسة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي تمثلت في احتلال ما تبقى من أرض فلسطين، إلى أن كانت الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ - ١٩٩١ التي أطفأت شعلتها سنوات اتفاقات أوسلو ابتداءً من العام ١٩٩٣، قبل أن تندلع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠.

ويؤكد المؤلف أن المقاومة الفلسطينية المدنية نشأت على احترام كل الأديان، وهدفت إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي يضمن الاحترام والمساواة لجميع الناس، ويرسم حدوداً لما هو مسموح وغير مسموح به في الصراعات. ويتناول ما واجهته هذه المقاومة من عقبات أعاقَت اتجاهات نجاحها خلال فترات زمنية مختلفة، وأبرزها ما يصفه بـ «الانتهازية السياسية» والانقسامات الفلسطينية والعربية، والتنافس التركي - العربي، وعزل النخب عن الجماهير، ناهيك عن تواطؤ الانتداب البريطاني ودعمه للحركة الصهيونية من أجل إقامة الوطن القومي لليهود.

لكن ذلك لا يعني أن المقاومة المدنية الفلسطينية لم تكن مؤثرة، بل الإقرار بأن ما واجهه الفلسطينيون وما زالوا يواجهون من احتلال وتدمير وتشريد وتهويد في إطار المشروع الصهيوني لإحلال شعب مكان شعب آخر لم يكن ممكناً لولا تشبثهم بأرضهم ومقاومتهم المدنية. ولا مبالغة في القول إن الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ كان لها الأثر الأكبر في وضع القضية الفلسطينية على قائمة الاهتمامات الدولية، وكان يمكن أن تؤدي إلى أبعد من «اتفاقات

العلاقات الدولية، بخاصة عقب أحداث « ١١ سبتمبر ».

من هنا يبحث هذا الكتاب في الترابط بين الدين والسياسة، ومدى توافق الإسلام والديمقراطية، ومسألة ما إذا كان يمكن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وتداعيات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة، وأفاق المواجهة بين الغرب والإسلام. ويهدف إلى تقديم صورة شاملة عن تغيير الديناميكية في الجغرافيا السياسية وفي سياسة الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية.

ومن الموضوعات التي يمكن التوقف عندها ما يتضمنه الكتاب من عرض لمسائل مثيرة للجدل، مثل الدين والطائفة والعرق والقبيلة، وسياسات الهوية في المجتمع التعددي، ووضع كردستان ومستقبل العراق، والديمقراطية والإسلام، والنقص في الحرية الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومستقبل الإسلام السياسي، والعقل والوحي في الحياة السياسية الإسلامية.

(٣)

Jeffrey G. Williamson  
**Trade and Poverty: When the Third World Fell Behind**  
Cambridge, MA: MIT Press, 2011. 304 p.

يرى المؤرخ الاقتصادي جيفري ويليامسون في هذا الكتاب أن الفجوة الاقتصادية الواسعة التي نعيشها اليوم بين دول المركز الغربية الغنية والبلدان الفقيرة في العالم الثالث ليست جديدة، بل تعود إلى الموجة الأولى من العولمة، إذ إنه منذ ستينيات القرن الماضي - والنظام الاقتصادي العالمي - لأكثر من مئتي سنة مضت - يؤكد في

مضمونه وجود فرق شاسع بين نصيب الفرد من الدخل في البلدان الغنية الغربية في المركز ونصيبه في البلدان الفقيرة في المناطق النائية، وكذلك التفاوت الكبير في الدخول بين الأسر الغنية في العالم الغربي وتلك الفقيرة في العالم النامي. كما يتميز بتصدير الدول النامية والفقيرة للسلع الزراعية أو المعدنية وهيمنة البلدان الغنية على تصدير المنتجات المصنعة.

ويستند المؤلف إلى أدلة وجداول إحصائية تربط بين إزدهار التجارة العالمية والفجوة القائمة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، والتصنيع وتقلب أسعار السلع الأساسية والفقر، ليؤكد دور العولمة على مدى القرنين الماضيين في تعزيز الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة.

يبقى أن الفقر الذي تعانيه الدول النامية مرتبط - في نهاية الأمر - باستراتيجية الغرب في التعامل مع هذه الدول.

(٤)

David Cronin  
**Europe's Alliance with Israel: Aiding the Occupation**  
London; New York: Pluto Press, 2011. 200 p.

يؤكد الصحافي الإيرلندي المتخصص في السياسة الأوروبية ديفيد كرونين في هذا الكتاب أن الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى طرح نفسه كوسيط نزيه في عملية السلام في الشرق الأوسط عبر التصريحات الرسمية التي توضع بعناية، لا يمارس على أرض الواقع أي دور إيجابي فاعل أو حتى محايد إلى جانب الحق الفلسطيني والعربي، لا بل لا يختلف عن الولايات المتحدة في تأييده المطلق لإسرائيل، ومساعدتها على إطالة أمد احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ويعرض المؤلف للتعاون بين حكومات

ويعتبر رامسفيلد من صقور المحافظين الجدد ومن مؤيدي استخدام القوة لتحقيق ما تصبو إليه الولايات المتحدة من غايات. وهو متهم بتشجيع استخدام التعذيب ووسائل الاستجواب القاسية ضد المعتقلين في معتقل غوانتانامو وسجن أبو غريب في العراق والسجون السرية في أوروبا. لكنه يقدم مذكراته، معتبراً أنه لا بد من الوقوع في الخطأ، ومن لا يتعرض للنقد يعني أنه لا يفعل الكثير.

يتحدث رامسفيلد في مذكراته عن أسباب لقائه الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في العام ١٩٨٣ عندما زار بغداد بوصفه مبعوثاً خاصاً للرئيس رونالد ريغان. ويوضح أن اللقاء كان يهدف إلى التقارب مع النظام البعثي في العراق بوصفه ألد عدو لدولتين كانتا تهددان المصالح الأمريكية، وهما سورية وإيران.

ويضيف أن التقارب مع العراق كان منطقياً لكون الخيار البديل كان يمكن أن يضع الولايات المتحدة في موقع الخصم للدول الثلاث (سورية وإيران والعراق) في آن واحد.

كما يتوقف عند تفجير مقر المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ ومقتل ٢٤١ من المارينز، ليوجه سهامه الى سورية وحزب الله، وصولاً إلى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وسياسة العزل التي اتبعتها إدارة بوش الابن ضد سورية، والتي يصفها بأنها كانت مفيدة، حيث أصبح السوريون مستعدين لتقديم تنازلات حقيقية كما سحبوا قواتهم من لبنان. لكنه يعتبر أنه خلال الفترة الثانية من حكم بوش، أعطت الإدارة الأمريكية إشارات خاطئة الى سورية من خلال تخفيف العزلة الدبلوماسية عنها والتفاوض معها من

الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، فيتناول توقيع اتفاق التعاون بين إسرائيل والشرطة الأوروبية المتحدة (اليوروبول) في عام ٢٠٠٥ - على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان - ، والتعاون بين الجانبين في مجالات البحث والتطوير والتصنيع العسكري. ويرى أنه على الرغم من عدم اعتراف حكومات الاتحاد الأوروبي بشرعية احتلال الضفة الغربية واعتبارها المستوطنات غير شرعية، فإن الاتحاد يقدم مساعدات لشركات ومنظمات إسرائيلية تتخذ من الأراضي المحتلة مقراً لها، ناهيك عن وجود شركات أوروبية تنفذ مشاريع لربط المستوطنات اليهودية في هذه الأراضي. ويتناول المؤلف دور اللوبي اليهودي في أوروبا في مواجهة الانتقادات التي يثيرها الإعلام الأوروبي ضد السياسات الإسرائيلية.

(٥)

Donald Rumsfeld

**Known and Unknown: A Memior**

New York: Sentinel, 2011. xvi, 815 p.

يضم هذا الكتاب السيرة الذاتية ومذكرات وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد الذي بدأ مشواره السياسي عضواً في الكونغرس في الستينيات قبل أن يعين وزيراً للدفاع في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، ليعود وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جورج دبليو بوش ٢٠٠١ - ٢٠٠٦، خلال فترة زمنية مليئة بالأحداث الاستثنائية، بدءاً بهجمات «١١ سبتمبر» والحرب الأمريكية على أفغانستان ٢٠٠١، وصولاً الى الحرب على العراق ٢٠٠٣ وتداعياتها.

مذكرات رامسفيلد وسائر المسؤولين الأمريكيين في إدارة بوش حتى الآن؛ فعلى سبيل المثال، كيف تمكن بن لادن من الاختفاء في تورا بورا؟ لماذا تتمسك الإدارة الأمريكية بإدارة كرزاي الفاسدة؟ لماذا تقرر غزو العراق؟ من يتحمل مسؤولية فبركة تقارير أسلحة الدمار الشاملة التي رفعت لغزو العراق؟ لماذا سمح للفوضى أن تعم العراق عقب الغزو؟ ربما لم يحن الوقت بعد لكشف الكثير من الوثائق التي تؤكد أن مذكرات العديد من مسؤولي إدارة بوش لا تتناول حقيقة أهداف الحرب الاستعمارية على العراق وأفغانستان.

جديد، نتيجة الصعوبات المتزايدة التي تواجهها واشنطن في العراق، الأمر الذي سارعت دمشق إلى انتهازه.

ويتناول رامسفيلد تفاصيل اتخاذ قرار الذهاب إلى الحرب في العراق ليؤكد أن فكرة هذه الحرب كانت فكرة المسؤولين في إدارة بوش، ولم تكن فكرته. وحول الحرب على أفغانستان، يرى أنها كانت ردة فعل على هجمات «١١ سبتمبر».

يبقى أن هناك أسئلة كثيرة ما زالت مطروحة حول حربي أفغانستان والعراق دون أن تجد أجوبة شافية أو صريحة في

### ثالثاً: تقارير بحثية

الأساسية، ولذا لا بد من تنمية الأنشطة العلمية. لكن المشكلة تكمن في أن البلدان العربية لا تزال الأقل إنفاقاً على البحث العلمي في العالم، إذ إن الإنفاق العربي يتراوح بين ٠,١ بالمائة و١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقدر المعدل العالمي بـ ٢,٢ بالمائة، وفي الدول المتقدمة ٢,٥ بالمائة. كما أن عدد الباحثين في البلدان العربية ما زال قليلاً جداً مقارنةً بدول نامية أخرى. كذلك هناك ضعف في الروابط بين أنشطة البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص. وتسعى بعض الدول العربية إلى معالجة هذه المسألة عن طريق إنشاء مجمعات للعلوم.

أما المؤشرات المبشرة - كما يرى التقرير - فتتعلق ببعض السياسات التي اعتمدتها بعض البلدان العربية لتطوير البحث العلمي، ومن بينها: اعتماد السعودية خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٣، واعتماد قطر خطة خمسية للوصول

(١)

UNESCO Science Report 2010: The Current Status of Science around the World (Paris: UNESCO, 2010).

يقدم تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عن العلوم لعام ٢٠١٠ مراجعة عامة عن الاتجاهات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك استناداً إلى مجموعة واسعة من المؤشرات الكمية والنوعية. وينطلق هذا التقرير من معطيات آخر تقرير صادر عن اليونسكو في العام ٢٠٠٥. ويخصص فصلاً عن البلدان العربية، يمكن التوقف عند أبرز ما جاء فيه للاحية الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

يؤكد التقرير أن التعليم الأساسي في البلدان العربية لا يكفي لتوليد الثروات ومعالجة الشواغل المتعلقة بتأمين أمن هذه البلدان من حيث الغذاء والمياه والطاقة، ولتحسين الخدمات الصحية والبنى

بذلك إلى مفاقمة التوترات العرقية. ولذا ينبغي أن يشكل هذا التوتر تذكيراً بالحاجة إلى أن يقوم الزعماء في بغداد وإربيل وبشكل عاجل بالاهتمام بخط التماس البالغ الأهمية بين العرب والأكراد، وتحديد الخط الفاصل الذي أسسه الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٩ بين الجيش العراقي وقوات البشمركة الكردية من أجل القيام بدوريات مشتركة على طول المناطق المتنازع عليها والحوول دون تفاقم النزاع.

إلا أن كل ذلك قد لا يحول دون اندلاع الصراع، إذا لم تتولد قناعة لدى المسؤولين في بغداد وفي إقليم كردستان للسعي إلى حل تفاوضي. من هنا يقدم التقرير عدداً من التوصيات، من بينها:

– دعوة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى استئناف المفاوضات حول وضع المناطق المتنازع عليها، وجميع القضايا ذات الصلة، بما في ذلك قانون الهيدروكربونات، وقانون تقاسم العائدات.

– إشراك جميع زعماء الأحزاب الممثلة للمجموعات العرقية والدينية في المناطق المتنازع عليها في المحادثات.

– الاستمرار في إقامة نقاط التفتيش المشتركة بين الجيش العراقي والبشمركة، وتسيير الدوريات في المناطق المتنازع عليها بعد انسحاب القوات الأمريكية.

– الاستمرار في بذل الجهود لإدماج البشمركة والشرطة الكردية في وزارتي الدفاع والداخلية في الهيكلية الأمنية الوطنية.

– القبول بقرار المحكمة العليا بأن التعداد العام للسكان المذكور في المادة ١٤٠ من الدستور ليس هو نفس التعداد السكاني العشري للسكان والمضي مبدئياً إلى الطلب

بالانفاق على البحث العلمي إلى نسبة ٢,٨ من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك تم إنشاء صناديق خاصة بالعلوم والتكنولوجيا خلال السنوات الأخيرة في المنطقة، مثل الصندوق الأوروبي المصري للابتكار العام ٢٠٠٨، ومؤسسة بن راشد آل مكتوم في الإمارات عام ٢٠٠٧، وصندوق الشرق الأوسط للعلوم في الأردن عام ٢٠٠٩.

## (٢)

International Crisis Group [ICG],  
«Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears.»

*Middle East Report*, no. 103 (28 March 2011).

يعرض هذا التقرير للمجموعة الدولية للأزمات لسبل تسوية الصراع بين العرب والأكراد في العراق عن طريق التفاوض تجنباً لمزيد من الشلل السياسي والانزلاق إلى انقسام العراق.

وفيد التقرير أن التظاهرات في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، احتجاجاً على الفساد المستشري والنقص في توفير الخدمات الرئيسية، وخاصة الكهرباء، أكدت أن العراق ليس محصناً من الاضطرابات وحمى الثورات التي تجتاح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يفيد أن هذه الاضطرابات يمكن ترحيلها إلى ملف العلاقات العربية – الكردية لصرف الانتباه عن المطالب الشعبية، موضحاً أنه في أواخر شباط/فبراير الماضي، أرسلت حكومة إقليم كردستان قوات عسكرية إلى كركوك في محاولة مكشوفة لصرف الانتباه عن أحداث السليمانية وأيضاً لتعبئة السكان الأكراد حول القضية التي تثير عواطف الأكراد إلى أقصى حد وهي وضع كركوك. وأدى القيام

للأزمات أن التصعيد الأخير بين إسرائيل وحركة حماس في غزة يسلط الضوء من جديد على علاقة حماس بالمنظمات الإسلامية (الجهادية - السلفية) الأكثر تشدداً التي - على الرغم من أعدادها القليلة في غزة، وتنظيمها السيئ، وإنجازاتها الثانوية ضد إسرائيل - تشكل تحدياً أمنياً لحماس وتفرض قيوداً عليها من خلال الانتقادات التي توجهها إلى الحركة لعدم تطبيقها الشريعة الإسلامية، والقبول بمهادنة إسرائيل وعدم محاربتها. وقد أكدت هذه المجموعات الأسبوع الماضي - على الرغم من تواضع قواها - أنها المسؤولة عن نسبة لا بأس بها من الهجمات الصاروخية التي تشن من غزة باتجاه إسرائيل، ويمكن أن تتسبب في تصعيد له تبعات خطيرة على غزة، وإسرائيل والمنطقة برمتها.

وتشكل هذه المجموعات (مثل جيش الإسلام وجند أنصار الله على سبيل المثال) من خلال تشدها مصدر جذب لأعضاء الجناح العسكري في حماس وأصحاب الرتب الدنيا في الأجنحة العسكرية للفصائل الأقدم، وخصوصاً الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية وغيرها، كما تزيد من الضغوط على حماس لفرض المزيد من التشدد وتطبيق الشريعة. وقد أدت سياسة عزل غزة وتجاهل حماس إلى تفاقم هذه المشكلة. لذا يرى التقرير أنه إذا أراد المجتمع الدولي إيجاد طرق جديدة في التعامل مع الإسلام السياسي في أعقاب الانتفاضات العربية، فإن غزة تشكل مكاناً جيداً للشروع في هذا الجهد.

ويرى التقرير في هذا السياق أن سياسة عزل غزة لم تكن حكيمة ولم تضعف حماس كما كان يؤمل منها. ولم تؤد

من البرلمان تعديل قانون التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٨، على أساس استبعاد أو حذف السؤال غير الضروري والمثير للعواطف - لأهداف وطنية - حول الأصل العرقي للأشخاص.

- إصدار التعليمات لقوات الشرطة الأمنية التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني (أسايش) والمنتشرة في مدينة كركوك وأجزاء أخرى من المناطق المتنازع عليها والتي تنقسم بالتنوع الديني والعرقي بالعمل بتنسيق وثيق مع قوات الشرطة المحلية والبقاء ضمن حدود القانون الفيدرالي العراقي؛ ووضع خطة لإعادة هيكلة أسايش المنتشرة في مثل هذه المناطق وذلك بتعيين عناصر من كل المجموعات الدينية والعرقية من أجل الوصول إلى قوة تعكس بإنصاف تنوع المجتمع المحلي.

- دعوة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الى إعادة إحياء فريق عملها للمساعدة على المفاوضات بين مختلف القيادات العراقية.

- دعوة الولايات المتحدة إلى دعم المفاوضات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حول جميع القضايا المتنازع، واستعمال المساعدة العسكرية كأداة للضغط على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان للإحجام عن اتخاذ خطوات أحادية في المناطق المتنازع عليها.

(٣)

International Crisis Group [ICG],

«Radical Islam in Gaza»,

Middle East Report, no. 104 (29 March 2011).

يرى هذا التقرير للمجموعة الدولية

الاحتجاجات الشعبية في المنطقة، أن قمع المتظاهرين في المنامة والتدخل العسكري السعودي في البحرين يصبان في اتجاه خطير من شأنه أن يقضي على أي أمل في التحول السلمي في البحرين، وينقل الأوضاع من حركة شعبية مطالبة بالإصلاحات الديمقراطية إلى صراع مسلح، وفي الوقت ذاته يحول الصراع السياسي داخل البحرين إلى صراع إقليمي. كما أنه من شأنه أن يفاقم من التوترات الطائفية ليس فقط في البحرين أو الخليج، بل في المنطقة بأسرها أيضاً.

وبحسب التقرير، يبدو أن السعودية، إضافة إلى أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي، تخشى أن تُفضي الانتفاضة الشعبية في البحرين إلى استيلاء الشيعة على السلطة، وفي المحصلة إلى توسع السيطرة الإيرانية في المنطقة. لكن التقرير يرى أن كلا هذين الافتراضين لا أساس له. كما يرى أن خشية السعودية من أن تؤدي الاحتجاجات في البحرين إلى تحركات مماثلة بين الشيعة السعوديين في المنطقة الشرقية، لا تأخذ بعين الاعتبار أن تدخلها بحد ذاته في البحرين يمكن أن يؤدي إلى مثل تلك الاحتجاجات لا رادعاً لها.

من هنا يدعو التقرير إلى وقف القمع الذي تمارسه السلطات البحرينية، وكذلك وقف التدخل السعودي، معتبراً أن الرد الأكثر فعالية على التهديد بالتغيير الجذري للنظام أو بتنامي النفوذ الإيراني ليس في قمع المتظاهرين، بل في سحب القوات السعودية وإجراء إصلاحات سياسية، بخاصة أنه ليس هناك الكثير من الوقت للقيام بذلك، وتبدو الأمور سائرة في الاتجاه الخطأ. كما يعتبر التقرير أن القمع في البحرين أخرج الولايات المتحدة التي عليها

بالتالي إلى تسلم حركة فتح أو السلطة الفلسطينية قطاع غزة. كما أنها لم تدفع عملية السلام الى الأمام. كذلك ينبغي الاعتراف أن عزل غزة عن العالم الخارجي أفاد المتشددين في فرض الشريعة وأضعف سياسة الاحتواء التي اعتمدتها حماس لضبط الهجمات ضد إسرائيل. ولا يعني ذلك أن الانخراط مع حماس سياسياً وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في غزة سيجعل الحركة الإسلامية أكثر برغماتية أو سيقص من جاذبية البدائل الأكثر تطرفاً، غير أن ذلك يستحق المحاولة.

ويخلص التقرير إلى أنه من المرجح أن إقصاء الرئيس المصري عن الحكم ستتبعه مراجعة لعلاقة مصر بغزة، وبشكل أساسي التخفيف من القيود المفروضة على الحدود وتحسين العلاقات مع حماس. وسيبدو ذلك نتيجة طبيعية لتشكيل حكومة مصرية أكثر تمثيلاً وأكثر خضوعاً للمساءلة، تعكس آراء مواطنين مستاءين من سياسات النظام السابق. لذا ينبغي أن ينظر إلى مثل هذا التحول على أنه فرصة للأوروبيين والأمريكيين على وجه الخصوص لمراجعة حساباتهم. كما ينبغي على الجميع أن يدركوا أن بديل حماس في غزة ليس بالضرورة فتح، بل المنظمات الإسلامية المتشددة التي لها كل المصلحة في محاربتها.

## (٤)

International Crisis Group [ICG],  
«Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt»,  
*Middle East/North Africa (MENA) Report*,  
no. 105 (6 April 2011).

يعتبر هذا التقرير للمجموعة الدولية للأزمات الذي يتناول أيضاً موجة



أن تعي أن القمع لن يكون في مصلحتها أو مصلحة أي من حلفائها على المدى البعيد.

(٥)

Anthony H. Cordesman,

«U.S. Strategy in the Gulf: Shaping and Communicating US Plans for the Future in a Time of Region-Wide Change and Instability»,

Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14 April 2011.

يرى الخبير الاستراتيجي كوردسمان في هذا التقرير أنه في ضوء التطورات التي تشهدها منطقة الخليج، يتعين على الإدارة الأمريكية أن تعيد صياغة استراتيجيتها في المنطقة بما يتوافق وحجم هذه التحديات التي ستواجهها خلال العام المقبل. وأولى هذه التحديات ما يتعلق بقرار انسحابها من العراق وما يترتب على ذلك من تداعيات في الخليج، والتعامل مع التنافس الاستراتيجي مع إيران. ولا تقتصر التحديات التي ستواجهها الولايات المتحدة على مدى نصف العقد القادم على البعد العسكري، بل سوف تضطر إلى التعامل مع تشكيلة جديدة من المتغيرات غير المتوقعة، التي تطل الأنظمة والسياسات الإقليمية في المنطقة؛ إذ إن عدم الاستقرار السياسي يلف المنطقة، من البحرين إلى اليمن حتى سلطنة عمان. وهذا الوضع سوف يحتاج إلى استراتيجية مدنية - عسكرية واحدة للتعامل مع ما يستجد من تطورات وتغيرات.

وفي هذا السياق يرى كوردسمان أن مواجهة التحديات تستدعي الولايات المتحدة أن تعمل على تحقيق جملة أهداف، من بينها:

- بذل كل ما في وسعها لتشكيل

شراكة استراتيجية دائمة مع العراق على المستوى العسكري، من أجل إعادة بناء قدرات قواته العسكرية لردع أي تهديد خارجي من إيران أو أي دولة أخرى مجاورة.

- يتعين على الولايات المتحدة أن تؤكد لشركائها في جنوب الخليج أنها باقية في المنطقة، وتحافظ بوجود قوي وفعال في القواعد والتسهيلات التي تستخدمها أمريكا في الكويت والبحرين وقطر، وسلطنة عمان.

- يتعين على الولايات المتحدة مواصلة العمل مع السعودية والإمارات العربية المتحدة لمساعدتهما على بناء قوات قوية لاحتواء إيران والتمكن من الدفاع ضدها، والتعامل مع الإرهاب، وكذلك مع أي تهديدات محتملة جديدة مثل عدم الاستقرار في اليمن.

- على الولايات المتحدة وضع استراتيجية للتعامل مع اليمن والصومال ومنطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر. وعلى الولايات المتحدة أيضاً أن تتعامل مع مصر والأردن كشركاء أمنيين في المنطقة.

- ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل عن كثب مع بريطانيا وفرنسا وتركيا للحفاظ على شراكة استراتيجية أوسع نطاقاً لتأمين المنطقة.

وأخيراً، إذا ما اعتبرت الحرب في أفغانستان حرب خيار، فالدفاع عن منطقة الخليج والحوّل دون سيطرة إيران على المنطقة حرب الضرورة، وذلك من أجل استمرار تأمين صادرات النفط بوصفه أولوية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي □